

نظام توازن القوى في أوروبا بعد مؤتمر وستفاليا 1648

The system of power balance in Europe after the Westphalia Conference 1648

لياس نايت قاسي - مليكة بلقاضي

المدرسة العليا للأساتذة مبارك الميلي lies.naitkaci@gmail.com

المدرسة العليا للأساتذة مبارك الميلي

تاريخ النشر: 25 - 09 - 2021

تاريخ القبول: 25-04-2021

تاريخ الإرسال: 15-05-2020

1 المؤلف المراسل: لياس نايت قاسي.

2 lies.naitkaci@gmail.com

الملخص:

شهدت أوروبا خلال الفترة ما بين عامي 1500 و 1789 تحولات جذرية مست مختلف المجالات، وظهرت الكثير من المفاهيم والمصطلحات نتيجة لتلك التحولات، ولعل نظام توازن القوى أحد أهم المفاهيم التي تم ابتكارها بعد مؤتمر وستفاليا 1648، واستخدمه الدبلوماسيون والمؤرخون للدلالة على ما شهدته العلاقات الدولية -الأوروبية الأوروبية على الأقل -من تحول كان له الأثر الأكبر على مستقبل القارة. وتحاول هذه الدراسة معالجة ظروف ظهور هذا المفهوم وجوهر فلسفته والآليات التي اعتمدها.

الكلمات المفتاحية: أوروبا الحديثة، نظام توازن القوى، حرب الوراثة الإسبانية، مؤتمر وستفاليا، العلاقات الدولية

ABSTRACT:

During the period between 1500 and 1789, Europe witnessed fundamental transformations that touched various fields, and the stage witnessed the emergence of new concepts related to the developments in the European scene. Perhaps the system of power balance is one of the most important concepts that were invented after the 1648 Conference, and diplomats and historians used this term to denote what has witnessed intra-European relations of the transformation had the greatest impact on the future of the continent. This study attempts to address the circumstances of the emergence of this concept and the essence of its philosophy and the mechanisms adopted.

Keywords: Modern Europe; Balance power; Westphalia Conference; The war of the Spanish succession; International Relations .

1. المقدمة :

شهدت الساحة الأوروبية خلال العصور الحديثة تحولات مهمة، شملت الكثير من المجالات، ولعل أبرز تحول هو ظهور نمط جديد منظم للعلاقات الأوروبية الأوروبية، نمط حديث أو هكذا يبدو على السطح وهو على كل حال متطور سريع التغير، إنه نمط توزيع القوى السياسية والإستراتيجية في واقع يخلو من أشكال الإمبراطوريات الشمولية، وحضور للشعور القومي والدولة القومية. فبعد حروب دينية ضارية عقد مؤتمر وستفاليا عام 1648م لإنهائها، ووضعت أوروبا الجديدة ترتيبات سياسية وإقليمية سمحت لها الدخول في حالة من الأمن و السلم، وهو ما عرف بنظام توازن القوى، ولاشك أن الدارس للعلاقات الدولية وإفرازاتها لن يستوعب تطور صراع القوى الأوروبية إذا قصر بؤرته على المنظور المعاصر. وتحاول هذه الدراسة استقراء التطورات العميقة التي شهدتها توزيع القوى والأوزان السياسية الأوروبية خلال العصور الحديثة، من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية: إلى أي مدى ساهم نظام توازن القوى في الحفاظ على حالة الاستقرار في أوروبا، ثم ما هو جوهر فلسفته، وتطوراته؟

2. الحروب الدينية ونهاية شكل الإمبراطوريات الشمولية:

عرفت أوروبا مع نهاية القرن 15م نهضة¹، شملت الكثير من المجالات، وأفرزت نتائج بليغة الأثر على المجتمع الأوروبي، خاصة في مجال العلاقات بين دولها، وكنتيجة لها ظهرت حركة الإصلاح الديني، والإمارات البروتستانتية، وكان لابد لهذه الأخيرة أن تتعامل مع قوى أوروبية إقليمية، لتدافع عن مصالح البروتستانت، كما أن حالة الانفتاح التي شهدتها المجتمعات الأوروبية نحو المبادئ القومية (الدولة الوطنية) واستخدام اللغات المحلية وأساليب الاقتصاد الماركنتلي الجديدة، كلها دلالات على بداية عهد جديد، انعكس بشكل مباشر على واقع أوروبا السياسي والاقتصادي، ادخلها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في مواجهات عسكرية دامية، وان اختلفت أسبابها وتعددت ظروف اندلاعها فإن الخسائر البشرية وتحديات أوروبا الجيوإستراتيجية خاصة مع التحرك العثماني في الشرق، كلها أسباب وعوامل حركت أوروبا ودفعت بها إلى البحث عن أسباب القوة لمواجهة هذه التحديات وفق ترتيبات تسمح بإحلال حالة من السلم العام في القارة².

ولعل الباحث في هذا المجال لن يجد صعوبة في تحديد أهم الأحداث التي تركت أثرا مباشرا على طبيعة العلاقات الأوروبية الأوروبية، وهنا نريد الإشارة إلى حرب الثلاثين عام وما أعقبتها من تحولات جذرية، وتناول منطلقات هذه الحرب وتطوراتها ونتائجها ضروري لفهم أوروبا ما بعد مؤتمر وستفاليا 1648، والذي وضع حدا للحروب الدينية في أوروبا وبداية التأريخ للعلاقات الدولية الحديثة³.

لقد شكلت الإمبراطورية الرومانية المقدسة أقوى الدول الأوروبية في القرون الوسطى، بالنظر إلى عدد الدويلات والمقاطعات التي كانت تسيطر عليها، وقد زادت شراهة هذه الإمبراطورية للهيمنة على النظام الأوروبي بأكمله بعد تولي أحد أفراد أسرتها الحاكمة أسرة الهابسبورغ العرش الإسباني، وبالمقابل كان الشعور القومي يأخذ مكانه في المجتمعات الأوروبية بشكل سريع وازداد طموحها للانفصال، وتجلّى بروز جبهة مناهضة ورافضة لتطلعات الإمبراطورية المقدسة، وبدأت العمل على وقف زحفها وسيطرتها على النظام بأكمله، وقد أصبح الوضع على غير ما كان عليه، بعد اندلاع حركة الإصلاح الديني⁴.

ولعل من أبرز نتائج حركة الإصلاح الديني مساهمتها في كسر التجانس داخل الإمبراطورية نتيجة تحول عدد من الرعايا الكاثوليك إلى البروتستانتية⁵، وقد استغلت الدول الكبرى هذا الوضع، لتفتك من الإمبراطورية النمساوية توسعات إقليمية، ظهر هذا جليا من خلال تطور مواقفها وميلها إلى الجانب البروتستانتي⁶. فجد فرنسا تمدد يد العون لهذه المقاطعات البروتستانتية⁷ على الرغم من أنها كاثوليكية وذلك بطبيعة الحال لتحقيق مكاسب سياسية ونفوذ في مناطق خارج حدودها، وتمنع استمرار تنامي القوة النمساوية المهددة لها على حدودها الشرقية⁸، ولن يكون ذلك إلا من خلال تفكيك هذه الإمبراطورية بدعم حركات الانفصال بها لأسباب قومية أو دينية أو سياسية وحرمانها من هذا الاتساع الإقليمي الرهيب⁹.

اضطرت الإمبراطورية النمساوية (وريثة الإمبراطورية الرومانية المقدسة) بعد فشلها في هزيمة الدويلات البروتستانتية والدول الأوروبية الداعمة لها إلى التوقيع على اتفاقية وستفاليا 1648م¹⁰.

ويمكن القول أن مجريات حرب الثلاثين عاما منعرجا حاسما وفتحة عهد جديد على مستوى النظام الأوروبي، فقد أنهت أية محاولة مستقبلية لبعث مشروع الإمبراطورية في شكلها الشمولي بغرض الهيمنة على النظام الأوروبي.

لم يكن اختيار وستفاليا لعقد اتفاقية الصلح بين القوى البروتستانتية والكاثوليكية صدفة، بل لأنها شكلت بحق منطقة تقاطعت فيها كثير من مصالح الدول الكبرى، ومنطقة عرفت ملامح متطلبات المرحلة، من تنامي الروح القومية، إلى تعدد المذاهب الدينية، ولم يكن انعقاد المؤتمر وتوقيع معاهدة مونستر وأوسنابروك¹¹ بالأمر الهين، بالنظر إلى العقبات والصعوبات خاصة ما تعلق بمحاولات السويد التنازل عن الأراضي لفرنسا وتزايد الطموحات الفردية للأمرء الألمان¹²، زد على ذلك بداية المفاوضات الثنائية المنفصلة بين الإسبان والهولنديين، كل تلك العقبات تم تجاوزها في نهاية المطاف وحضر 176 من المفوضين والذين يمثلون 196 من حكام أوروبا و أمرائها¹³، وقد اتسم جدول أعمال المؤتمر بكثرة القضايا المطروحة و تشابكها وهو ما استلزم وقتا طويلا في المباحثات الثنائية و الجماعية للوصول إلى اتفاق يرضى على الأقل الدول الكبرى، ومن أبرز من حضر: الإمبراطور النمساوي فرديناند الثالث، ملك إسبانيا، فرنسا ممثلة في شخص الكاردينال مازاران، الإمبراطورية السويدية، الجمهورية الهولندية، أمراء الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

بدأت المحادثات سنة 1643 في مونسترو أوسنابروك المدينتين المحتضنة للمفاوضات بموجب معاهدة الفرونكو سويدية من عام 1641، وانقسمت الأطراف المشاركة إلى قسمين: فرنسا وإسبانيا والمشاركين الكاثوليك في مونستر، السويد وحلفائهم من الأمراء الألمان البروتستانت في أوسنابروك. وقد نتج عن هذه المفاوضات:

- إتاحة الفرصة لتطور الدويلات والمقاطعات الصغيرة لتصبح فيما بعد دولا حقيقية تساهم في النظام، فنجد سويسرا والأقاليم الموحدة (هولندا) قد منحت الاعتراف بسادة أمرائهم عليهم، وهو ما مهد لإقامة دولتين مستقلتين فيما بعد.

- ظهور مقاطعة براندونبور غوالتي تطورت فيما بعد لتصبح بروسيا، وهي التي ستقود الأقاليم الألمانية لتحقيق وحدتهم القومية وتأسيس ألمانيا الحديثة¹⁴.

- منح أغلبية الأقاليم الأخرى داخل إمبراطورية الهابسبورغ شيء أشبه بالحكم الذاتي، على أن ذلك تم اعتباره تعويض للسلطة المركزية لأكثر دولة أوروبية، فقد تسلم الأمراء مقاليد شؤون السياسة الخارجية في مقاطعاتهم مما جعلهم ذوي سيادة مستقلة¹⁵.

إذا يمكن القول أن معاهدة وستفاليا قد وضعت البذرة الأولى لظهور الكيانات الأوروبية المستقلة (الدول الوطنية أو القومية) داخل النظام الأوروبي، وإنهاء أشكال الإمبراطوريات الشمولية الكبرى¹⁶.

- ولعل من أبرز نتائج معاهدة وستفاليا، التي أثرت بلا شك على مستقبل النظام الأوروبي وطبيعته، اضمحلال دور الدين في العلاقات الأوروبية¹⁷، فقد أصبح النظام يتبع شرعية جديدة في تعاملاته مبنية على فلسفة الدولة وقوتها، دون أية مرجعية دينية أو حلم قومي مسيحي أوروبي. ومن هنا يمكن القول أن الحرب قد وضعت الحد الفاصل بين الدين والسياسة في أوروبا، واستخدم بعضهم مصطلح علمنة العلاقات الدولية في النظام الأوروبي¹⁸.

- ظهور ثقافة سياسية جديدة داخل النظام الأوروبي، و هي ثقافة توازن القوة و آلياتها، وقد وصف كيسنجر¹⁹ هذا التغير وصفا دقيقا حين كتب: "لقد رميت أوروبا مجبرة في أحضان نظام توازن القوة وذلك عندما تبدد حلم القرون الوسطى بإمبراطورية عالمية، وظهرت على أطلالها مجموعات من دول تكاد تكون متساوية في القوة، وعندما تضطر مجموعة من الدول للتعامل مع بعضها البعض فهناك إحدى النتيجتين:

إما أن تقوم دول بالسيطرة على باقي الدول، أو أن أيا من الدول لن تملك القدرة على تحقيق ذلك، وفي هذه الحالة فإن أهداف الدولة المهيمنة يتم تحجيمها بتحالف من الدول الأخرى، بمعنى آخر بآلية توازن القوة، والتي تهيأ المسرح السياسي في أوروبا لتطبيق هذه الآلية منذ دخول اتفاقية وستفاليا التنفيذ عام 1648 م²⁰.

إذا وبعد ثلاثين عاما من القتال بين المسيحيين اضطروا إلى الجلوس مع بعض، ويعقدوا اتفاقية تنهي هذه الحروب، وتؤسس لإطار قانوني يحكم علاقاتهم المستقبلية²¹. كانت هذه الاتفاقية في بعدها السياسي النواة التاريخية لمفهوم الدولة الوطنية القومية، أي أن أساس الدولة الوطنية

الحديثة بصورتها القانونية الحالية يعود إلى هذه المعاهدة التي أفرت وجود الدول واستقلالها بطابعها القومي²².

3. النظام الأوروبي وآليات توازن القوى عقب مؤتمر وستقاليا:

لقد اختص نظام العلاقات الدولية في القرن السابع عشر بعدد من الخصائص التي ميزت شكله، وخلقت له أنماطا واضحة من التفاعل بين دوله، حتى سمي " بنظام توازن القوة «Balance of Power System»²³ نسبة إلى مفهوم توازن القوة، أحد أهم المفاهيم السياسية في علوم العلاقات الدولية.

3.1 في مفهوم القوة:

أفاض الفلاسفة والعلماء والإستراتيجيون العسكريين كثيرا في تناول مفهوم القوة واختلفوا في تعريفه، إلا أن الاختلافات القائمة بينهم لم تكن بالقدر الكبير²⁴، ببساطة تعرف القوة بأنها القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون آرائهم وكلمتهم ويسيطرون الأمور كما يرونها ووفقا لمصالحهم الخاصة²⁵.

وتجاوز مفهوم القوة في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية²⁶، ولكن أيا من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزنا وتأثيرا بمجرد وجوده²⁷، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة²⁸.

والقوة في لغة كل العصور هي إحدى المفردات الهامة التي يقف عندها المفكرون في كافة أنحاء الأرض وبمختلف لغاتهم، حيث تبين أن معناها يكاد يكون واحد في كل اللغات حيث يدور في إطار مفهوم القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف وتعني أيضا التأثير والنفوذ والسلطة²⁹.

أما اصطلاحا فعلم الاجتماع يعرف القوة بالقدرة على إحداث أمر معين وتأثير فرد أو جماعة عن طريق ما على سلوك الآخرين³⁰، وموضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم

الجغرافية السياسية³¹ والعلاقات الدولية لذا جاء تعريف وتفسير مفهوم القوة للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار متكاملًا أحيانًا ومتعارضًا أحيانًا أخرى.

سنستعرض تعريفات و مفاهيم مختلفة لمصطلح القوة، وأفضل تعريف للقوة حسب كارل فريدريك هو القدرة على إنشاء علاقة تبعية³²، فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تقوى قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، و القوة ليست مجرد التسلط و لكنها تتضمن أيضا القدرة على الاستمالة و النفوذ لدى الآخرين و يرى أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهرا أو إرغام، بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة³³.

ويرى كل من ميكافيلي وهوبز أن القوة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية، مصادر قوتها أقوى نسبيا من الأخرى على الرغم من تساوي مصادر القوة في الدولتين وبعبارة أخرى فإن وزن قوة الدولة في تغيير مستمر نتيجة للتغيير في أهمية مصادر القوة المتاحة لديها أو لدى الطرف الآخر³⁴.

وتمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين أساسيتين هما: الدبلوماسية والحرب، والدولة الأقوى هي التي تنتصر دائما في الدبلوماسية وفي الحرب، والدبلوماسية تسبق الحرب وتلازمها وتعقبها³⁵.

وتوازن القوى Balance of power هي نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح وعليه فإن بعضا من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها³⁶.

ويعتبر سعى إحدى الدول بزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل توازن القوى أمر يدعو للاضطراب ويولد سعيًا من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوة بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى، وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه دون الإخلال به³⁷.

ولقد بلور علماء الجيوبولوتيك مفهوما للقوة و جعلوه مرادفا لمفهوم السيطرة، فلقد بين راتزل بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة، و يعتبر علماء السياسة أن مفهوم القوة هو المفهوم الرئيسي في علم السياسة بل ومن المفاهيم الرئيسية في العلوم الاجتماعية كلها³⁸. وتوجد في علم السياسة³⁹ ثلاثة اتجاهات لتعريف القوة:

الاتجاه الأول⁴⁰: عرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة التضيق على مصالح مالك القوة.

الاتجاه الثاني⁴¹: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

الاتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم وما يترب عليه من مقدرة في تقرير وتأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضلها صاحب القوة⁴². ويتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة، النفوذ، القهر، التأثير والإرغام والردع، وهي تستخدم كمترادفات وكعناصر لتحليل القوة.

2.3 في تحديد خصائص القوة:

كما وضع للقوة خصائص في المجال الدولي تجعلها مميزة عن غيرها من معاني السيطرة والنفوذ، وتم تحديدها في مجموعة نقاط نلخصها فيما يلي:

أ- القوة هي جوهر العلاقات الدولية كما أن السلطة هي جوهر السياسة القومية والفارق بين القوة والسلطة أن هذه الأخيرة تتضمن الأولى، ولكنها ترتبط بغاية وهي تحقيق وحدة الجماعة، وبوسيلة الاحتكار الشرعي لأدوات القمع⁴³.

ب- القوة ليست هدف لذاتها، ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية فضلا عن حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي⁴⁴.

ج- قوة الدولة دائما نسبية ويتوقف تقديرها على أمرين: أولهما القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة، وثانيهما محصلة قوة الطرف الآخر، قد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها إلا أن قدرة إحداها وعدم قدرة الأخرى على توظيف أو أحد أو بعض مصادر قوتها يجعل القادر على توظيف مصادر⁴⁵ قوتها أقوى نسبيا من الأخرى على الرغم من تساوي مصادر القوة في الدولتين.

د- القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل الكفيلة بتنفيذها، بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها وتحقيق مصالحها⁴⁶.

هـ- تتصف القوة بندرتها مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت وجودها وأن القوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة دولة ما تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي⁴⁷.

و- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإكراه والقهر من جهة ثانية، وأن اللجوء إلى القوة وهو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية.

أما الآلية التي يمكن بها إحلال التوازن عمليا في علاقات الدولتين المتنافستين، فهي أن تعمل الدولة التي تشعر بالتهديد إما إلى زيادة استعدادها العسكري أو زيادة تأثير فعاليتها الاقتصادية، أو اكتساب رقعة جديدة من الأرض، وإما عن طريق استمالة دول أخرى لمشاركتها في هذا الاستعداد مما يؤدي غالبا لقيام الأحلاف مثلما تحالفت إنجلترا و بروسيا و ألمانيا لمقاومة توسع نابليون. ومارست بريطانيا العظمى بالفعل سياسة توازن القوة طوال القرنين الثامن عشر و القرن التاسع عشر، و أهلها تفوق أسطولها البحري و حصانة موقعها الجغرافي آنذاك و سبقها للثورة الصناعية، لأن تكون مفتاح الاستتباب توازن القوى في أوروبا⁴⁸.

3.3 نظام توازن القوى: قراءة في الأسس والمنهج:

إن توازن القوى هو مفهوم أساسي لدراسة السياسة الدولية، إذ يعد ميزان القوى تاريخياً أحد أهم مفاهيم السياسة الدولية والانضباط الأكاديمي للعلاقات الدولية. كتب بروكس وولفورتورث: "لم يجتذب أي اقتراح فردي آخر حول السياسة الدولية جهداً علمياً أكثر من ميزان القوى. ربما يكون الأمر محورياً في تفكير اليوم كما كان في أي وقت منذ عصر التنوير"، ووصفه مايكل شيهان بأنه "أحد أهم المفاهيم في التاريخ".

كانت الفلسفة الرئيسة التي يقوم عليها نظام توازن القوى المبتكر، هي اجتماع دولة على مواجهة أطماع أية دولة تحاول فرض هيمنتها على النظام بأكمله أو جزء منه، فكانت هذه الفلسفة هي المنارة التي استرشدت بها الدول في تسيير سياساتها وتحالفاتها حتى تستطيع الوقوف جماعة أمام الدولة المتوسعة أو التي من شأن سياساتها الخارجية الإضرار بالنظام العام، وهو ما كفل بدوره نوعاً من التوازن أو الاستقرار داخل النظام⁴⁹.

وقد تطور هذا المفهوم ليشمل فيما بعد المواجهة الجماعية لأية دولة تعكر صفو التوازن الأمني والتي قد لا يكون بالضرورة هدفها الهيمنة على النظام بأكمله⁵⁰.

غير أن تنفيذ هذا القانون الطبيعي في العلاقات الدولية استلزم أيضاً إيجاد تقاهم مشترك يمكن للدولة من خلاله قياس مواطن القوة والضعف عند الدول الأخرى داخل النظام⁵¹، وكان أهم هذه المقاييس على الإطلاق مقياس توزيعات القوة الذي يمكن وصفه على أنه اتفاق ضمني بين دول النظام للقدر المقبول لقوة كل دولة والذي لا يسمح لها بتخطيه⁵²، حتى لا تتوفر لديها القدرة على فرض سطوتها على بقية النظام أو جزء منه. وقد أصبح هذا المفهوم الخريطة التي توضح قوة كل دولة مقارنة بالدول الأخرى في إطار الاتفاق الضمني العام داخل النظام لما هو مقبول ومرفوض بالنسبة لقوة كل دولة⁵³.

وأصبح هذا التوزيع للقوة هو العامل الذي منح النظام توازنه، بحيث لا تستطيع أية دولة قلب الموازين إلا بحشد كبير من القوة يكفل لها اليد العليا داخل النظام، وهي الخطوة التي كانت تواجه في معظم الأوقات تجمع دولي من الدول المتضررة للوقوف أمامها⁵⁴.

وكانت دول النظام الأوروبي على مدار القرون الماضية تحسب توزيعات القوة فيما بينها داخل النظام بميزان من ذهب، فكل دولة لها حدودها ومناطق نفوذها، والدولة التي تخرج عن هذا التوزيع شبه المتفق عليه ينظر إليها على أن هدفها هو زعزعة التوازن وتوزيعات القوة، وهي غالبا ما كانت تواجه بتحالف ضدها من باقي الدول حتى يتم العودة إلى التوازن القديم أو يتم إقرار توازن جديد مقبول من الدول الكبرى المتضررة⁵⁵.

وقد فرض النظام والمنطق على جميع الدول الأوروبية العمل على تحجيم الدولة المتوسعة أو التي تحاول زعزعة التوازن، وكانت الدول الأوروبية في سبيل الحفاظ على هذا التوازن تتبع آلية محددة لمواجهة أي خلل كبير في توزيعات القوة وهي الآلية التي كاد نظامها المتكرر أن يحولها إلى مدونة سلوك للدول الأوروبية، تتبعها في سياستها الخارجية بشكل طبيعي⁵⁶.

ويتركز هذا النمط على قيام الدول المتضررة بإتباع الخطوات العملية التالية:

أ- إقامة تحالف:

بحيث تقوم الدول المتضررة أو المتأثرة أو المتوقع لها أن تتأثر من جراء المتغيرات في توزيعات القوة بعقد اتفاق مشترك لاتخاذ موقف جماعي فيما بينهما لمواجهة هذه المتغيرات، ويمكن لهذا التحالف أن يعلن بصفة رسمية عبر اتفاقية دولية بين الدول المتأثرة أو أن يكون غير معلن، وكان هذا النمط الأخير أكثر شيوعا⁵⁷.

ب- التدخل الفعلي للدول المتحالفة:

وهو قيام التحالف بالتدخل العملي لاحتواء المتغيرات في توزيعات القوة، و يكون التدخل إحدى وسيلتين/ إما دبلوماسية أو عسكرية، و التدخل بمقتضى الخيار الدبلوماسي يعتمد على الدخول في مساع توفيقية، و مفاوضات مع الدولة الراغبة في إدخال التعديلات على توزيعات القوة لإثباتها عن المتغيرات، أما التدخل العسكري فيقوم على أساس استخدام القوة أو التلويح باستخدامها، ضد الدولة المعتدية، كما يمكن لهذا التدخل أن يأخذ أشكالا أخرى كاستخدام القوة العسكرية⁵⁸ لتحقيق أهداف اقتصادية مثل وضع حطر على موانئ هذه الدولة لإلحاق الضرر الاقتصادي بها كوسيلة

لإثباتها عن أهدافها والعودة إلى الوضع السابق أو أن تستخدم القوة مباشرة لإجبار الدولة على التراجع.⁵⁹

ج- عدم القضاء على الدولة المعتدية قضاء مبرما:

ويكون المبدأ الأساسي هو أن التدخل ليس هدفه تعويض الدولة التي تحاول التأثير على توزيعات القوة داخل النظام بما لا تستطيع معه التأثير⁶⁰ على توزيعات القوة، وفلسفة هذه الآلية هي عدم تعريض أي قوة للاندثار، حيث أن الدولة الموجه ضدها التحالف اليوم غالبا ما تصبح أحد أركان تحالف مستقبلي لدرء خطر دولة أخرى متوسعة أو مهيمنة.⁶¹

د- تطبيق مبدأ المكافأة المتبادلة⁶²: Reciprocalcompensation

بما أن الهدف الرئيسي من التحالف هو الحفاظ على توزيعات القوة داخل النظام، فإنه لا يجوز لدولة داخل التحالف الاستئثار بمكافأة لتدخلها دون الدول الأخرى لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على توزيعات القوة داخل النظام⁶³ ومن ثم ، فإن الشريعة الغالبة هي عدم منح أية دولة مكافأة من دون الدول الأخرى المشاركة في التحالف، فإذا ما حصلت دولة ما من التحالف على ميزة، فلا بد للدول الأخرى أن تستفيد بنفس القدر حفاظا على التوازن⁶⁴، ومن هذا المنطق فإن التحالف قد يلجأ إلى قلب هذه المعادلة بحيث تكون القاعدة هي الحرمان المتبادل⁶⁵ لأية ميزة أو منفعة ، أي أن يكون المكسب الوحيد لدول التحالف هو درء الخطر المشترك عنهم، دون حصول أي من الدول المتحالفة على أية منافع⁶⁶.

ومن أجل تجسيد هذا النظام عقب مؤتمر وستفاليا، تم تنظيم خريطة توزيعات القوة داخل النظام بناء على معطيات إستراتيجية على مجموعة الافتراضات التالية⁶⁷:

أولاً: فرنسا وإسبانيا لا يمكن أن يتحدا تحت الحكم الفرنسي كي لا يكون كيانا قادرا على الهيمنة على النظام بأكمله والتغلب على توزيعات القوة بداخله⁶⁸.

ثانياً: الإمبراطورية الرومانية المقدسة غير مسموح لها بالتوسع على حساب الدويلات الأخرى المجاورة لنفس السبب⁶⁹.

ثالثا: لا يسمح لروسيا بالتوغل في شرق وجنوب شرق أوروبا (الدولة العثمانية) وهي السياسة التي أخذت أبعدا أوسع في مرحلة لاحقة⁷⁰.

رابعا: تحجيم التطلعات التوسعية للدولة الفرنسية في النظام الأوروبي ومنع أية محاولة للتوسع والهيمنة على دول الجوار⁷¹.

خامسا: تقوم الدول الصغرى عادة بمساندة أي تحالف بين الدول الكبرى ضد الدولة أو التحالف الموسع، وذلك حفاظا على توزيعات القوة وتوازن النظام، وحماية لوحدها الإقليمية وأمنها الاستراتيجي واستقلالها السياسي.

سادسا: تعد بريطانيا حافظة التوازن أو الموازن Balancer⁷² بحيث تقوم بمساندة أي دولة أو تحالف يهدف إلى مواجهة الدولة المتوسعة أو الدولة التي تهدد توزيعات القوة داخل النظام، وفي حالة ما إذا أخلت بمعطيات النظام، فيقوم تحالف بين الدول الأخرى لتحجيمها بنفس آلية توازن القوة⁷³.

إن أغلبية الحروب الأوروبية التي اندلعت منذ عام 1648 التزمت بهذه المعطيات العامة، فكانت أهدافها إجهاض المحاولات التوسعية لملك فرنسا لويس الرابع عشر، وذلك من خلال سلسلة من التحالفات ضده، ومن ذلك قيام تحالف سنة 1665 ترعّمته بريطانيا والنمسا وعدد من الدويلات الأخرى لإجهاض المحاولة الفرنسية لضم هولندا إلى ممتلكاتها⁷⁴.

وعندما نجحت فرنسا في احتلال هولندا، لجأت إسبانيا وبريطانيا والسويد والدويلات الألمانية ودولة الهابسبورغ إلى إقامة تحالف كبير (تحالف أو جيبورغالشهير)، استطاع كبح الأطماع الفرنسية ووضع حد لها.

ويمكن اعتبار مواقف هذه الدول من أزمة العرش الإسباني و التي عرفت بحروب الوراثة الإسبانية The war of the Spanish succession فصلا عمليا لتطبيقات قرارات مؤتمر وستفاليا⁷⁵ ونظام توازن القوى، و حددت مدى جدية الدول الأوروبية في تنفيذه.

4. حروب الوراثة الإسبانية 1701-1713:

شكلت حرب الوراثة الإسبانية صراعا أوروبيا كبيرا، تحددت على إثره مستقبل الكثير من دول أوربا الغربية، وما زالت أثارها بادية إلى يومنا هذا. بدأت بوادر المشكلة عندما اعتلا عرش اسبانيا الملك شارل الثاني والذي كان ضعيفا ومسه المرض في جسمه ولم يكن له وريثا مباشر له، وطففت على السطح مسألة خلافة ومصير ممتلكاته في: إسبانيا، والأملاك في إيطاليا، والمناطق المنخفضة، والأمريكيتين، والتي أصبحت تثير التنافس بين أطراف أوروبية مختلفة⁷⁶.

وسعت لذلك أطرافا أوروبية عدة لتنصيب حاكما موال لها، وقد شرعت أسرتان بالمطالبة بالعرش: البوربون الفرنسية، وأسرة الهابسبورغ النمساوية، وكلتا الأسرتين كانتا وثيقة الصلة بملك إسبانيا.

ادعت فرنسا حقها في العرش الاسباني للوريث لويس الابن الأكبر للملك لويس الرابع عشر و الأميرة الإسبانية ماريا تيريزا، الأخت نصف الشقيقة للملك تشارلز الثاني نفسه، ومن طريق آخر كان لويس الرابع عشر ابن خالة زوجته ماريا تيريزا والملك تشارلز الثاني، كما كانت والدته الأميرة الإسبانية آن من النمسا، أخت الملك فيليب الرابع والد تشارلز الثاني. وإشكالية اختيار لويس ابن الملك لويس الرابع عشر وريث العرش الإسباني، انه سيوحد الإمبراطورية الفرنسية والإسبانية الشاسعة وهذا من شأنه زيادة حجم القوة الفرنسية وتهديد نظام توازن القوى الأوروبية.

كان المرشح الآخر هو الإمبراطور الروماني المقدس ليوبولد الأول، من أسرة الهابسبورغ النمساوية، وادعى لنفسه أحقيته في العرش الاسباني اعتبارا انه ابن خالة ملك إسبانيا الراحل ووالدته كانت شقيقة أخرى لفيليب الرابع والد تشارلز الثاني، وإذا ما نجح توريثه فان ليوبولد كان سوف يجمع شمل إمبراطورية هابسبورغ الإسبانية والنمساوية، مما سيؤثر هو الآخر على توزيعات القوى داخل النطاق الأوربي.

واستنادا لمخرجات مؤتمر وستفاليا، قوبلت فرنسا بتحالف أوروبي كان هدفه الرئيسي منع تنويع فرنسي على عرش إسبانيا، وتكون هذا الحلف من: الدنمارك وبروسيا وهانوفر وأسقفية

مونستر، وناخبا ميترز والبلاتينات وبعض الولايات الألمانية الصغيرة ، وإمارة سافوي والبرتغال، وإنجلترا، وقابل لويس الرابع عشر هذا الحلف بتحد كبير لوليم اورنج فأعلن شرعية حكم جيمس الثاني لإنجلترا، وأعلن اعترافه من جديد بابن جيمس الثاني ملكا على إنجلترا باسم جيمس الثالث. وتوالت هزائم الجيش الفرنسي بشكل كبير، وكانت الخسائر في الأرواح جسيمة⁷⁷.

في 4 أوت 1704 استغلت إنجلترا حالة الشغور في العرش الاسباني وسجل أسطولها نصرا مشهودا باحتلاله صخرة جبل طارق، على سبيل السيطرة على أهم مضيق في المتوسط وشریان للاتصالات وخطوط التجارة الدولية، وقد حولها الإنجليز إلى قلعة ضمنت لهم السيادة على البحر المتوسط لمدة قرنين من الزمن⁷⁸.

أمام وقع هزائم جيوشه ونكبات شعبه شعر لويس الرابع عشر بالذل والهوان، فأرسل في 22 مايو 1709 إلى لاهاي يطلب الصلح، لكن الحلفاء طالبوا بضرورة انضمام الجيش الفرنسي إلى قوات الحلفاء من اجل طرد فيليب من إسبانيا، وأجاب الملك الفرنسي بأنه يعز عليه أن يطلب منه استخدام القوة لطرد حفيده من إسبانيا⁷⁹، وقال: "إذا كان لابد من مواصلة القتال، فسأقاتل أعدائي، لا أبنائي"⁸⁰، وأثارت مطالب الحلفاء شعور الاستياء في فرنسا. وعاد الطرفان لمواجهة في ماليلاكيه⁸¹ في أعنف معركة في القرن الثامن عشر، وتفهم الفرنسيون بانتظام واتجه الحلفاء للاستيلاء على مونتر، وكتب مالبورو إلى زوجته يقول: "الحمد للرب و الشكر للرب، أن في مقدرونا الآن أن نحصل على الصلح الذي نريده"⁸².

عمت الفوضى فرنسا وفقد الملك لويس الرابع عشر بريقه وأصبح مدعاة للسخرية وانتشرت المجاعة في كل أرجائها، هذا ما دفع لويس الرابع عشر في مارس 1710 ليطالب من الحلفاء عقد الصلح، وعرض أن يعترف بالأرشيديوق ملكا على إسبانيا، وأن يتخلى للحلفاء عن ستراسبورغ، وبريزاخ، الألزاس، وليل وتورني، وايبير، ومينز، وقورن ومبرج، ولكنهم لم يعرضوا عليه صلحا و لكن هدنة مدتها شهرين، وكان على لويس أن يطرد فيليب من إسبانيا في فترة الشهرين وإلا استأنف الحلفاء القتال⁸³.

في يناير 1711 أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى باريس ترتيبات للصلح، في هذه الأثناء بلغت أنباء وفاة جوزيف الأول، مما أعطى للأرشيديوق الحق في أن يصبح إمبراطورا يحمل اسم

شارل السادس. وجد الإنجليز والهولنديون الذين كانوا قد وعدوه بإسبانيا كلها، أنهم يواجهون نتيجة لانتصاراتهم الباهضة التكاليف، إمبراطورية هابسبورجية مترامية الأطراف، تهدد بالخطر الشعوب البروتستانتية مثلها في هذا إمبراطورية شارل الخامس⁸⁴.

وهنا عرضت الحكومة الإنجليزية على لويس الاعتراف بفيليب ملكا على إسبانيا ومستعمراتها الأمريكية، مع بعض الشروط المعتدلة:

- ضمانات ضد اتحاد فرنسا وإسبانيا تحت تاج واحد.
- تشييد حصون على الحدود لحماية المقاطعات المتحدة وألمانيا من غزو فرنسا لها في المستقبل.
- إعادة خارطة فرنسا إلى وضعها قبل بداية الحرب.
- الاعتراف بحق ارتقاء الملوك البروتستانت إلى العرش في إنجلترا.
- تثبيت واعتراف بملكية إنجلترا لجبل طارق ونيوفونلند ومنطقة خليج هدسين.
- نقل حق بيع الرقيق للمستعمرات الإسبانية في أمريكا من فرنسا إلى إنجلترا⁸⁵.

وافق لويس على هذه الشروط مع بعض التعديلات البسيطة، وأبلغت إنجلترا لاهاي أنها تريد عقد الصلح على هذه الأسس، ووافق الهولنديون عليها، واتخذت الترتيبات لعقد مؤتمر للسلام في أوترخت⁸⁶ يناير 1712، وبعد خمسة عشر شهرا من المناقشات والمراسلات في 11 أبريل 1713 تم توقيع صلح أوترخت من كل الأطراف، وفيه تم:

- تنازل فرنسا لبريطانيا عن كل ما وعدت به من قبل من المفاوضات التمهيدية بما في ذلك احتكار تجارة الرقيق الرائجة.
- قدم الطرفان تنازلات متبادلة عن رسوم الواردات.
- أعاد الهولنديون لفرنسا ليل واير وبيتون.
- يستولي ناخب بافاريا على شارلوا ولكسمبرج ونامور.
- احتفظ فيليب الخامس بإسبانيا وأمريكا الإسبانية⁸⁷.

استكملت القوى الأوروبية مسار الترتيبات بعقد معاهدة راسنات⁸⁸ (6 مارس 1714) وفيها:

احتفظت فرنسا بالألزاس وستراسبورغ، ولكنها أعادت إلى الإمبراطورية كل الفتوحات الفرنسية على الضفة اليمنى لنهر الراين، واعترفت بحلول النمسا محل إسبانيا في حكم إيطاليا وبلجيكا⁸⁹. وبذلك حققت معاهدتا أوترخت وراستات أكثر قليلا مما كان يمكن أن تحققه الدبلوماسية بالوسائل السلمية في 1701، وبعد ثلاثة عشر عاما من القتل والإبادة والفقر والتخريب.

أظهر هذا الصراع حول وراثة العرش الإسباني خسارة هولندا وفرنسا، فكسبت الجمهورية الهولندية أرضا ولكنها خسرت سيادة البحر، فلم تعد قادرة على مجارة إنجلترا في حمولة السفن أو في الملاحة أو في الموارد أو في الحرب، فإن انتصارها استنزفها وأنهكها، فبدأت تضمحل، وضعفت فرنسا إلى حد خطير، لقد أبقت على مرشحها لعرش إسبانيا، ولكنها أخفقت في الإبقاء على إمبراطوريتها سليمة، ودفعت ثمنا باهظا لهذا النصر القاتم، حياة مليون من أبنائها بالإضافة إلى ضياع سيادتها على البحار، وانهار اقتصادها بصفة مؤقتة، وأرغمت فرنسا على تخفيض رسومها الجمركية، وعلى أن تجرد من السلاح في قلعة دنكرك وثرغرا الذين كانا يشكلان خطرا على السفن الإنجليزية⁹⁰.

أما الفائزان في الحرب فهما النمسا داخل القارة، وإنجلترا في كل مكان خارجها. فقد استولت النمسا آنذاك على ميلان ونابلي وصقلية وبلجيكا⁹¹، وأصبحت أعظم قوة في أوروبا حتى ارتقاء فريدريك الأكبر العرش 1740، وفكرت إنجلترا في السيادة على البحار أكثر مما فكرت على التوسع في الأرض، وحصلت على نيوفون لند ونوفا سركوشيا، ولكن كان تحكمها في طرق التجارة أكبر قيمة لديها، بفضل جبل طارق في إسبانيا، وبورت ماهون في مينورقة، استطاعت إنجلترا أن تفرض سيطرتها شبه المطلقة على البحر المتوسط.

5. الخاتمة:

لقد مثلت التطورات السياسية لأوروبا خاصة ما تعلق منها بالحروب الدينية وانعقاد مؤتمر وستفاليا تطورا ملحوظا في سبيل بناء النظام الأوروبي القائم على مبدأ توازن القوى، وأسست لعلاقات أوربية أوربية قائمة على مبدأ المصالح والتوقع السياسي لا على أسس الانتماء الديني وهذا ما تم الاصطلاح عليه بعلمنة العلاقات الدولية.

وكانت حرب الوراثة الاسبانية فرصة لتأكيد هذا التوجه العام للسياسة الأوروبية، فقد حاولت فرنسا لويس الرابع عشر فرض هيمنتها وإعادة بعث مشروع إمبراطورية شمولية جديدة، الأمر الذي استلزم من قادة أوروبا الوقوف في وجه هذا الخطر المهدد لأمنها واستقرارها، فأقامت التحالفات العسكرية لمواجهتها كما نشطت الدبلوماسية على مستويات مختلفة، واستطاعت أوروبا بفضل هذا التضامن بين دولها من ردع لويس الرابع عشر وإنهاء مشروعه التوسعي، وهو الأمر نفسه عند محاولة نابليون تصدير الثورة الفرنسية و محاولة بعث مشروع الإمبراطورية من جديد، وهو ما شكل تهديدا آخر لأمن أوروبا واستقرارها ،وقوبل بأحلاف عسكرية و دبلوماسية رادعة لمشروعه.

ظهر جليا أن أوروبا ما قبل مؤتمر وستفاليا ليست بأوروبا ما بعده، ولما كانت المشكلة الحقة في العلاقات السياسية الدولية هي مشكلة القوة، فإن العلاج التقليدي لمشكلة القوة جاء في صورة توازن القوى، وهكذا فإن سياسة توازن القوى تهدف أساسا إلى حفظ السلام، أو المساهمة في العمل على إقرار حسن التفاهم الدولي، وهذا ليسمانعا لقيام الحروب أو أن تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوازن في القوى، وهذا ما عبر عنه المؤرخ أرنولد تويني " نظام فن الديناميكية السياسية يمارس حينما يربط مجتمع نفسه بعدد من الدول المستقلة "

6 . الإحالات:

¹ يتفق المؤرخون على أن عصر النهضة في أوروبا، بدأ مع نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، حيث شرع الأوروبيون بعملية دراسة انتقائية للعلوم و المعارف الإغريقية الاسلامية، و تعرف النهضة أنها حركة لإحياء التراث القديم، و تعرف بأنها ذلك التطور في كل من الفنون و الآداب و العلوم، و طرق التعبير و الدراسات ، وما صاحب ذلك من تغير في أسس الحياة الاجتماعية والاقتصادية و الدينية و السياسية أنظر: Delumeau : Jean : Une histoire de la renaissance. Perrin, Paris 1999

² جلال يحيى، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب الجامعي الحديث، ط1، ص ص 25-28.

³ نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، ط1، 216، الدوحة، ص ص 22-23.

⁴ Charles Olivier Carbonell et autres : Une Histoire Européennes de l'Europe, D'une Renaissance à l'Autre (XV – XX) siècle, édition, Privat, France ; 1999, pp : 39- 47.

⁵ شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2000، ص 66

⁶ محمد عبد الستار البدري، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق، ط1، 2001، مصر، ص18.

⁷ Georges Pagès, La Guerre de Trente ans, éditions Payot, 1991, p.87

⁸ Jean Pierre Bois, Les Guerres en Europe 1494- 1792, édition Belin, 2003, p.64

⁹ Ibid, p.65

¹⁰ Heinz Duchardt : From the Peace of Westphalia To : حول اتفاقية وستفاليا يمكن العودة إلى the congress ofVienna, the oxford ,

¹¹ هي إحدى مقاطعات وستفاليا (أوفاليا الغربية) تقع على ضفاف حوض نهر الراين

¹² البدري، مرجع سابق، ص 18-19.

¹³ Arnaud Blin : 1648, la paix de Westphalie, ou la Naissance de l'Europe Politique Moderne, Coll. « Question à l'histoire ». Bruxelles, 2006, pp 34-41.

¹⁴: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص 157-185.

¹⁵: محمد عبد الستار البدري، المواجهة المصرية الأوروبية، مرجع سابق، ص 18.

¹⁶: نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 19.

¹⁷: البدري، مرجع سابق، ص 23.

¹⁸: نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 34 و كذلك Gary,Seventeenth Century Europe,

¹⁹: هنري ألفريد كسينجر ولد في 1923 في بافاريا، وهو ذو أصول يهودية ترك ألمانيا سنة 1938 وسافر إلى

الولايات المتحدة الأمريكية، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973 -1977، له عدة مؤلفات في

الدبلوماسية، القوة الأمريكية الجديدة، من الصين، النظام العالمي أنظر:

Robet D. Schulzinger, Henry Kissinger : Doctor of diplomacy , Columbia Univ , New York, 1989 .

²⁰ Henry Kissinger, Diplomacy, Ed.Simon et Schuster, New York , 1994, 1^èéd. p. 20.

²¹Henry Kissinger,opcit ; p. 21

²² بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 23.

²³ أنظر في هذا المجال كتاب:

C.J .Bartlett: Peace , War and the European Powers, 1814- 1914, Brief over view,

²⁴ عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 13.

²⁵ ع. يخلف، مفهوم القوة في العلاقات الدولية، مطبوعة لمجموعة من المحاضرات، جامعة منتوري قسنطينة،

ص ص 1و2

26 نفس المرجع السابق، ص 02.

27 بن عائشة الأمين، جدلية القوة في العلاقات الدولية، المجلة الإلكترونية موسوعة السياسة والإستراتيجية، 4 مارس 2015.

28 نفس المقال السابق.

29 هشام شنغاو ، مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسة ،مقال نشر بالمجلة الإلكترونية لكلية العلوم القانونية بفاس، 10 فيفري 2010.

30 نفسه.

31 هو العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس كما يتناول تأثير السياسة على الجغرافيا. أنظر:

Setephane Rosière, « Géographie politique, géopolitique et géostratégie : Distinctions opératoires ». L'information on géographie, Vol 65, N°1, pp 33-42.

32 هيئة البحوث العسكرية، حساب القوة الشاملة، القاهرة إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة 1990، ص 1، نقلا عن محمد أنوار ، مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعلم السياسة.

33 نفسه.

34 بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 24.

35 محمد سعيد الشلفة، الحرب والدبلوماسية، المجلة الإلكترونية مقال كلاود، 1 ديسمبر 2014.

36 نفسه.

37 عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 13.

38 جوليان لايدر، حول طبيعة الحرب ، مركز الدراسات العسكرية، ط1 ، دمشق 1981، ص 75-76 .

39 شارل محمد ربيع واسماعيل صبري مقلد في كتابتهما موسوعة العلوم السياسية، الصادر عن جامعة الكويت سنة 1993، تطور العلوم السياسية عند الإنسان منذ العصر القديم.

40 جوليان لايدر، المرجع السابق، ص 92.

41 نفسه، ص 92.

42 نفسه.

43 محمد أنوار، مقال سابق.

44 Raymon Aron : Paix et guerre entre les Nations, Paris, Calmann- lévy , 1962 p.154

45 محمد أنوار ، مقال سابق .

46 : نفسه.

47 عبد الرزاق حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولوتيكية، بغداد، مطبعة أسور،

⁴⁸ The Cambridge Modern History , vol, V, 157 , نقلا عن البديري، مرجع سابق، ص 20

⁴⁹ البديري، مرجع سابق، ص 14.

⁵⁰ : نفسه، ص 15.

⁵¹ تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط11، عمان، دار مجدلاوى

للنشر والتوزيع، 2005، ص 275.

⁵² نفسه ص 276.

⁵³ البديري، مرجع سابق، ص 15.

⁵⁴ البديري، نفسه، ص 15.

⁵⁵ Howard Sir Esme: British Policy and the Balance of Power, the American political science Review 19. p. 261.

⁵⁶ Raymond Aron : Paix et Guerre entre nations, op cit, pp ; 186- 187.

⁵⁷ : البديري، مرجع سابق، ص 16.

⁵⁸ البديري، نفسه، ص 16، أنظر أيضا . 189 p : Raymond Aron, op cit,

⁵⁹: نفسه.

⁶⁰ Edward VoseGulick: Europe's Classical Balance of Power:A Case History of the Theory and Practice of One of the Great Concepts of European Statecraft,Edward H. Buehrig, Indiana University, in American Political Science Review,pp.131-132

⁶¹ Ibid, pp.133-135

⁶² البديري، مرجع سابق، ص 16.

⁶³ Gulick, op cit, pp.159-161

⁶⁴ Paul Kennedy: The Rise and Fall of Great Powers , p. 39

⁶⁵ البديري: مرجع سابق، ص 17.

⁶⁶ Kennedy, op cit, pp. 40- 42

⁶⁷ البديري، نفس المرجع، ص 20 أنظر أيضا:

Rene Carrie, The Diplomatic History of Europe Since the congress of Vienna .

⁶⁸ Gary Best, Seventeenth Century Europe, p. 28

⁶⁹ Blin, op cit, p. 188

⁷⁰: البديري، نفس المرجع، ص 20.

⁷¹ Gary Best, op cit, p. 34

⁷² Kinssinger , Diplomacy , op cit, p.79

⁷³ Ibid, p.81

⁷⁴ Gary Best , Seventeenth , op cit, p .123

⁷⁵ wc.Wohlforth, , Little, R , Kanfman, S.J et AL, « Testing Balance of power Theory un world History », European journal of international Relation, 155- 185.

⁷⁶ جلال يحيى: التاريخ الأوروبي: الحديث و المعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص: 31 - 43.

⁷⁷ Wohlforth : op cit , PP : 175- 176 .

⁷⁸ Larsonneur , B. Histoire de Gibraltar, op cit , P 66.

⁷⁹ Wolf, John B, op cit; p.221

⁸⁰ Jules d'Argis ; op cit; p.131

⁸¹ فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء السادس، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص 289

⁸² جلال يحيى، التاريخ الأوروبي، مرجع سابق، ص 32

⁸³ Wolf, John B. op cit , p 192

⁸⁴ Jules d'Argis, Étude sur la Guerre de la Succession d'Espagne : Conférences de Verdun, Ch. Laurent (Verdun), 1866, p.111

⁸⁵ Jules d'Argis, op cit ; p.115-116

⁸⁶ [Max Gallo](#), Louis XIV L'Hiver du grand roi (1683-1715), XO Éditions, 2007, p.215

⁸⁷ Wolf, John B. The Emergence of the Great Powers: 1685-1715 .Harper&Row, (1962), p.106

⁸⁸ Wolf, John B, op cit, p.126

⁸⁹ Symcox Geoffrey, op cit, p.212

⁹⁰ Frey, Linda, the Treaties of the War of the Spanish Succession .Westport: Greenwood Press, 1995, pp.314-322

⁹¹ Mckay, Derek, the Rise of the Great Powers, 1648-1815 .New York, Longman, 1983, pp.215-217